عرب المستقبل

من أمة رعايا إلى أمة مواطنين

د. محمد المنصف المرزوقي

الرؤية الاستراتيجية العربية

صرخة الفزع

لم تعرف شعوبنا طوال تاريخها، بإستثناء حقبة الغزو الصليبي والغزو المغولي، فترة بمثل الخطورة التي تمرّ بها اليوم.
هي دخلت القرن الواحد والعشرين من أسوأ الأبواب وفي أسوأ حالة عبر جملة من الظواهر لم يعد بوسع أحد إنكار تداعياتها الكارثية على وجودنا كأمة وشعوب ودول وجماعات وأفراد.

****

أ- الانهيار الشامل لدول وشعوب

ما تعيشه سوريا والعراق واليمن وليبيا والسودان والصومال من تفكك دول وحروب أهلية طاحنة وتدخّل خارجي وهجرات جماعية أمر فاق كل الكوابيس التي كنا نخشى.

ساذج من يتصوّر أننا أمام ظاهرة لا تهدّد بقية الدول، والحال أننا أمام بداية مسلسل قد لا تسلم منه أغلب أقطارنا. والذنب أساسا على أنظمتنا السياسية التي ادّعت - سندا لشرعيتها - أنها هي التي ستخرجنا من الظلمات إلى النور.

لقد شكّل الربيع العربي فرصة تاريخية لتمكين دولنا وشعوبنا من إصلاح سياسي واقتصادي كان مطلوبا بشدة من المجتمعات العربية، لكن رفض النظام السياسي العربي كل تأقلم وتجديد (باستثناءات نادرة مثل المغرب) وضربه هذه المحاولة عبر تنظيم وتمويل الثورة المضادة زاد الطين بلة. ففي سوريا وليبيا واليمن رأينا خراب الشعوب والدول نتيجة ثورة مضادة قرّرت أن تحرق الأخضر واليابس ولا تسمح بالتجديد. وفي مصر وتونس رأينا كل المشاكل التي أدّت للثورة تتفاقم بسرعة بعد عودة النظام القديم للحكم.

كل هذا ينذر بدخولنا حلقة مفرغة ومفزعة. حيث ستكون الانفجارات المقبلة أعنف وأقوى من كل ما عرفنا، وذلك بفعل تضافر قوى رهيبة منها النفسية (الحقد المتبادل والمتنامي بين الطبقات الاجتماعية التي تخندقت واصطفت بعضها وراء الثورة والبعض الآخر وراء الثورة المضادة). ومنها الاجتماعية والاقتصادية (تفاقم الفقر والبطالة في ظل تواصل تعطل الآلة الاقتصادية نتيجة غياب الاستقرار السياسي). ومنها السياسية البحتة نتيجة احتداد الاستقطاب الثنائي بين الإسلاميين والعلمانيين والصراعات بين وداخل كل التنظيمات الحزبية.

هكذا ستضيع جهود الشعوب والأمة في احتراب داخلي قد ينتهي بخراب أوسع وأعمق مما نعيشه الآن.

ب- انهيار الأمن القومي العربي

انتهى وهم وجود دول عربية مستقلة يجمع بينها رابط اسمه الجامعة العربية ... تسعى بالتعاون بينها إلى الدفاع المشترك عن قضاياها القومية ومنها تحقيق الأمن القومي العربي ونصرة الشعب الفلسطيني ... تترابط بينها تدريجا لأكبر قدر ممكن من الاندماج السياسي والاقتصادي يجعل الأمة العربية تحتلّ مكانها بين كبرى أمم العالم...

ما أصبح واضحا أكثر من أي وقت مضى أن دولنا **تابعة وفاقدة لأي استقلال** حقيقي بل ولم تعد تخجل من الأمر. أما أمننا القومي فهو اليوم بين يدي الفارسي والتركي والإسرائيلي والروسي والأمريكي والأوروبي.

عن الجامعة العربية أحسن ما قيل فيها "إكرام الميّت دفنه".

الاتحاد المغاربي ولد ميتا.

الاتحاد الخليجي الآن مهدّد بالموت هو الآخر.

عن الأشكال الأخرى للتعاون الإقليمي تسمع جعجعة ولا ترى طحنا.

ثمة اليوم خوف كبير على عروبة الخليج ففي ظل عدم التوازن السكاني المخيف بين العرب والوافدين، وفي ظلّ تنامي المطلبية الحقوقية والوطنية في كل مكان، وفي غياب ظهر حامي للخليج مكوّن من أمة قوية عسكريا واقتصاديا وسياسيا، واعتبارا لكل دروس التاريخ وخاصة الأندلس، فالمسألة مسألة وقت قبل أن تتدخل دول أسيوية بقوة لحماية "جالياتها". آنذاك سيكون الخيار بين من يُقبل بهم أوصياء يقفون في وجه أوصياء آخرين وما الثمن الذي سيدفع من المال وماء الوجه للتمتع بحماية أفضل الذئاب.

النتيجة أننا اليوم أمة مستباحة فاقدة لأبسط مقومات السيادة والاستقلال تحتمي بهذا الحامي الأجنبي أو ذاك.

ج- تفاقم التخلف الاقتصادي العلمي التكنولوجي

ثمة **غياب شبه تامّ للعرب في كل الميادين التي تصنع حضارة القرن** من صنع الطائرات والسيارات والحواسيب والروبوتات، بل هم يستوردون حتى البذور لكي يزرعون لأكلهم. مما

يعني أن الفقر الذي تعيش فيه الأغلبية الساحقة هيكلي، إذ لا يرتفع مستوى شعب طالما ليس له ما يبيع في السوق العالمية ويقايض به ما يشتريه منه.

كذلك نحن شبه غائبون عن الجوائز العلمية الكونية مثل نوبل. وجامعاتنا في آخر المراتب العالمية. لا وجود لنا في دنيا الرياضة أو الفنّ أو السينما على الصعيد العالمي. أي نحن غائبون عن كل ما يصنع الثقافة العالمية.

ينشر بلد مثل بلجيكا، بعشرة ملايين ساكن، كتبا أكثر من أمة بأربعمائة مليون نسمة. وقس على نفس المنوال تقريبا في كل الميادين التي تصنع الثقافة والفنّ.

إجمالا نحن غائبون من كل مغامرات استكشاف الأرض واستكشاف الفضاء، ولا وجود يذكر لنا في أي من ميادين الخلق العلمي والتكنولوجي والفني والأدبي.

العرب مئات من الملايين من **الأدمغة المشلولة** التي تستهلك ما تجود به عبقرية الأمم الأخرى، ولا تبادلهم شيئا من عندها باستثناء مواد خام مثل البترول والغاز أو ...الزرابي أي بضاعة قديمة تجاوزها الزمن بكثير.

إن الهوة التكنولوجية والاقتصادية تتوسّع بيننا وبين الأمم الكبرى إلى درجة ستجعل التفاوت بيننا وبينها مسألة نوعية وليست كمية. فهذه الأمم بصدد تطوير الذكاء الصناعي والتحكم في خلق وزرع الأعضاء البشرية والروبوتات المتطورة. وقد يأتي يوم يصبح تجسير الهوة أمرا مستحيلا مع التبعات الحتمية، أي أن نصبح بمثابة **بشرية بدائية تعيش على فتات وتحت سيطرة بشرية تكاد تكون من طينة أخرى**.

د- تفاقم الأزمة المعنوية والروحية

أين ما تزال الدولة متماسكة (فما بالك حيث انهارت) لن تجد غالب الوقت إلا مجتمعات مريضة ومن مؤشرات مرضها النفسي–الأخلاقي ارتفاع **نسب الانتحار والجريمة والهروب نحو بلدان الشمال**. لكن حتى الإحصائيات، حين تتوفّر، ليست إلا الجزء الظاهر من جبل جليد المعاناة النفسية التي تجعل منا من بين أقلّ الشعوب تمتعا بالحياة.

نحن مجتمعات تعاني من نقص فادح في قيم العمل والنزاهة والمساواة، وتعشّش فيها تصرفات هدامة كالمحسوبية والرشوة والتواكل والكسل والعمل الرديء والغشّ والاحتقار المتبادل وعدم الثقة في الآخر وفي القانون إجمالا.

هذا النقص الفادح في القيم وفي التصرفات البناءة وفي الأمل بالمستقبل انما هو ردة فعل منطقية على الفساد والاستبداد وبصفة عامة على فشل ذريع لمنظومة الحكم والتسيير على الصعيد المحلي والوطني والقومي وعجزها عن إعطاء بدائل تفتح على الحد الأدنى من الأمل.

لا غرابة أن **يكون الإحباط اليوم هو الشعور السائد خاصة بين الشباب** مع انفصال شبه تامة بين شعوب مرهقة بصراع البقاء على قيد الحياة ونخب أكثرها مشغولة بتقويض هذه الايدولوجيا أو تلك لاكتساب مساحة أوسع من الثروة والسلطة دون وعي أنها مثل المتصارعين على احتلال أجمل غرف سفينة بصدد الغرق.

*

هذا الانهيار الشامل يأتي في أصعب فترات تاريخنا حيث نحن مقدمون على مواجهة أضخم التحديات في على هذا الحال من الضعف.

إنها الأخطار السياسية والعسكرية المتفاقمة في وضع يتسم بظهور كيانات كبرى بصدد اقتسام العالم ونحن في هذه القسمة مجرد غنائم.

هناك الأخطار الاقتصادية بتراجع أي قيمة لنا داخل اقتصاد معرفة ومعولم نحن فيه . أكثر من أي وقت مضى - مجرد مستهلكين.

إلا إن هذه الأخطار مرتبطة أوثق الارتباط - حتى وإن بدت مستقلة حاليا- بأضخم تحدي تواجهه البشرية ككل ونحن العرب على وجه الخصوص ألا وهو التغيير المناخي المتسارع.

هـ- التغيير المناخي المتسارع

نحن الأمة الأولى المعنية بالتبعات الكارثية للظاهرة التي تداهمنا حتى بأسرع مما يتوقع المختصون. فروسيا وكندا مثلا ستربحان مساحات هائلة للزراعة في شمال أراضيها عن انحسار المناطق المتجمدة، لكن العرب قد يفقدون الخضرة القليلة المتبقية لديهم.

ارتفاع الحرارة سيؤدّي الى تزايد عدد وحدّة الأعاصير وحرائق ستقضي على جلّ الغابات المتواجدة حاليا في لبنان وسوريا والجزائر وتونس والمغرب.

حدث ولا حرج عن التصحّر ونحن نرى الزحف المخيف للرمال في كل الاتجاهات مما يعني توسع دائرة العطش بنضوب الموائد المائية، ومن ثمة تراجع الزراعة التقليدية وإمكانية عودة الجوع على نطاق واسع.

نحن نرى أيضا البحر يقضم شواطئنا يوما بعد يوم ويزداد تلوثا وفقرا نتيجة الصيد المكثف من قبل عمالقة الصيد البحري الذين يستنزفون كل طاقاته.

أضف لهذا ارتفاع منسوب البحر وخطره على العديد من مدننا الكبرى من اللاذقية إلى بيروت والإسكندرية وطرابلس وتونس والجزائر والرباط الخ.

<u>هل مستقبلنا إذن:</u>

عواصم أخرى ومدن كبرى تضاف لحلب وتعز والموصل وبنغازي.

حكم المليشيات أو عصابات الفساد المستترة وراء ديمقراطيات شكلية وفاسدة تمهد لعودة الاستبداد.

طوابير الملايين من المهجرين الذي لا يريدهم أحد.

حصار البوارج الحربية على سواحلنا لإغراق سفن الفرار.

مجتمعات منهارة يتقاتل فيها الأخ وأخوه على بعض الماء والغذاء.

احتلال عسكري مباشر ليس فقط من طرف "إسرائيل" وإنما من دول إقليمية أخرى وبعض القوى العظمى تحمي عددا متزايدا من أشلاء دول؟

كيف لا تسكننا هذه المخاوف ونحن نشاهد انهيارا تامّا ومتسارعا للنظام العربي القديم، ولا بدائل في الأفق إلا الوصفات القديمة التي قادتنا للكارثة وتزيد إغراقنا فيها.

2- الأسباب وتجارب تجاوزها

لا شيء شغل الفكر العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر قدر سؤال: لماذا نحن متخلفون وكيف نخرج من التخلّف؟

منذ تلك الفترة ونحن نجرّب الإجابة تلو الإجابة، وكل واحدة منها تؤدي آليا إلى مشروع عقائدي–سياسي.

كل تاريخنا المعاصر بحث محموم عن حلّ لم نكتشفه الى اليوم. حيث لم نحقّق ما حقّقته روسيا واليابان والصين واليوم تركيا وحتى إيران. وكلّها أمم لم تكن تبعد عنا كثيرا في منتصف القرن الماضي في درجة التخلف العلمي والصناعي وغياب الاستقلال الفعلي عن الغرب المهيمن.

من حقنا إذن تفحّص كل الوصفات التي جرّبنا لنقيّم مدى نجاعتها وربما لنتعلّم منها حتى نكتسب قدرة أكثر على مواجهة تحديات تضعنا أمام خيار شكسبير "نكون أو لا نكون".

قلنا السبب الاستعمار، جرّبنا **الوطنية** فأعطتنا أنظمة الاستبداد. وأنظمته تصرفت كأنظمة احتلال داخلي فاقت في فظاعتها كل فظاعات الاحتلال الخارجي، كما هو الحال في النموذج السوري.

قلنا السبب التجزئة، جرّبنا **القومية** فتباعدت شعوبنا أكثر من أي وقت مضى وتمزّقت أولا الدول التي اتخذت الوحدة عقيدة ومشروعا وعلى رأسها العراق وليبيا وسوريا.

قلنا السبب الابتعاد عن الإسلام " الحقيقي"، جرّبنا **الإسلام السياسي العسكري** فلم يجلب لنا إلا الإرهاب في الخارج الذي أضرّ بالإسلام والمسلمين أيما ضرر وعزّز الاستبداد في الداخل وأعطى جرعة شباب للقوى اليمينية في الغرب المناهضة للعرب والمسلمين. جربنا **الإسلام السياسي المدني** فإذا به يتحول في أكثر من مكان حكم فيه إلى منظومة حاكمة تخضع وتتبع النظام القديم.

قلنا السبب تأخرنا عن اللحاق بالحداثة وهي الحضارة الغربية باختصار، جرّبنا **التحديث الغربي** فلم نأخذ منه إلا القشور.

قلنا السبب الاستبداد، ونحن اليوم نجرّب **الديمقراطية**. لكنها إلى حدّ الآن محاصصات طائفية في العراق ولبنان أو لعبة يتحكم فيها المال الفاسد والإعلام الفاسد كما هو الحال في تونس. ومن الممكن القول أن الثورات العربية لم تنجح إلا في **نقلنا من استبداد فاسد إلى ديمقراطية فاسدة**.

عندما نقول بفشل كل هذه الحلول فليس من باب الإدانة والشماتة على خلفية أننا نملك نحن الحل السحري، وإنما على خلفية أسفنا على الفشل وحزننا على ما تكلف من آلام عبثية وحيرتنا أمام ما يجب أن نقدم وخوفنا أن نعيد نفس الأخطاء وبنفس التكلفة.

السؤال من أين لنا الفهم الصحيح لحاضرنا ونحن نتفحّصه عبر أيديولوجيات ومفاهيم اتضح أنها كانت أغلب الوقت أوهاما تتغذّى بأوهام... وماضينا رضيناه جملة من الأساطير مما فوّت علينا كل فرص التعلّم من تجاربه... ومستقبلنا يتشكّل خارج نطاقنا تصنعه الأمم المبدعة الخلاقة؟

3- ما العمل؟

لقد حُبّرت ما لا تحصى ولا تعدّ من الكتب والمقالات في محاولة فهم **أسباب الوضع الكارثي** التي وصلت إليها أمة تحمل داخلها كبرياء الأمم الصانعة للتاريخ وهي اليوم ضحية له عاجزة عن التأثير فيه.

لن تناقش الورقة هذه المسألة خاصة وهي بالغة التعقيد تتشابك فيها:

- عوامل موضوعية لا نتحمل مسؤوليتها، من فقر بلداننا في الأراضي الزراعية، إلى بروز الثورة الصناعية في أوروبا، إلى تحوّل الطرق التجارية العالمية إلى المحيط الأطلسي، إلى الغزوات الأجنبية التي أنهكتنا، إلى دور "إسرائيل" في استنزاف طاقاتنا.
- عوامل ذاتية نتحمل مسؤوليتها، منها عقليتنا الرافضة للتعددية ونظمنا الاستبدادية الفجة وتخلف أنظمة التعليم والإنتاج الصناعي.

قد توجد عوامل أخرى لا نعرفها. وقد يكون تداخل العوامل المعروفة وغير المعروفة أمر يجعل من فكّ لغز فشلنا الحالي أمرا مستحيلا. وفي كل الحالات فالموضوع متروك للباحثين في شتى المجالات. ولكن ليس من المنطق في شيء القول إننا سننتظر استنتاجاتهم لنبدأ العمل كما ينتظر الطبيب التشخيص المخبري لبداية العلاج.

ما نحن متأكدون منه اليوم أن الأمة في مفترق طريق قد يكون بخطورة ما عرفت إبان الغزو المغولي والصليبي. وأن الأزمة التي تتخبط داخلها خارقة للعادة بكل المقاييس، بل هي أزمة وجود ولا بدّ من مبادرات تنطلق من تقييم عام وتسعى للتخمين في مجرى الأحداث حتى تنساب فيها كالسفينة في مجرى الرياح.

أي خيار لنا غير **الفعل** ونحن مسكونين بقوى الحياة التي ترفض الاستسلام والموت إلى آخر لحظة؟

ثمة دوما مجموعات صغيرة حاملة أكثر من غيرها لهذه الطاقة الحيوية التي لا تنضب وتنطلق منها دوما كرة الثلج الصغيرة.

هي لا تجتمع إلا على حلم وبرنامج وأفعال غيّرت دوما وجهة التاريخ...وهذا دورنا بالضبط.

أ- ضرورة الحلم

أخطر ما في الوضع الحالي اننا لأول مرة في تاريخنا المعاصر بدون حلم جماعي. هنا لا بدّ من التذكير بالبديهيات التالية:

- كل الأمم الخلاقة المبدعة التي تصوغ الواقع على هواها هي التي تتوهج فيها طاقة الحلم إلى أعلى المستويات.
- من لا يحلم، أكان فردا أو شعبا، لا قدرة له لأنه محكوم عليه أن يسكن أحلام وكوابيس الآخرين.

لقائل إن يقول حلمنا كثيرا في السابق لكن أحلامنا لم تتحقّق بل انقلبت كوابيس. مثلا رأينا مآل حلم الوحدة العربية، أو حلم الخلافة الإسلامية.

الخطأ هنا أننا لم نكن في الحالتين أمام حلم وإنما أمام وهم. والفرق أن **الوهم مشروع يستمع لهمس الماضي والحلم مشروع لا ينصت إلا لهمس المستقبل.**

انظر إلى **حلم الوحدة العربية** على الطريقة البعثية أو الناصرية. بغضّ النظر عن آليات التحقيق التي كانت هي نفسها آليات منع التحقيق (استحالة تنازل الدكتاتوريين لبعضهم البعض)، كان كل الحلم مستمدًا من ماضي ألمانيا وإيطاليا.

انظر **حلم الخلافة الإسلامية** كما تنادي به داعش. هو مستمدّ أيضا من الماضي وإن كان ماضينا. لكن القانون التاريخي يقضي بأنه لا تجدّد الماضي أبدا إذا لا وجهة لسيل الزمان غير المستقبل سواء تعلق الأمر بحياة الأفراد أو الأمم.

تصوّر روسيّا يحلم بالعودة للاتحاد السوفياتي، أو إنجليزيا يخطط لعودة الإمبراطورية البريطانية أو إيطاليا يعود لحلم موسوليني ببعث الامبراطورية الرومانية. كلهم مقدمون على إتعاب نفسهم وإتعاب العالم عبثا كما أتعبنا ويتعبنا القوميون والإسلاميون الدواعش.

على العكس من هذا فإن حلما كالذي راود مخيلة الثوار الأمريكان في القرن الثامن عشر ببناء دولة مستقلة عن الماضي بكل أشكاله التنظيمية وتبدأ كل شيء من جديد أثمر ما نعرف، أي القوة العظمى الأولى.

إن أي حلم مهمته تجديد الماضي أكان باسم الدين أو القومية ميّت سلفا، لكن أي حلم ينصت لهمس المستقبل قد يكون جنينا قابلا لحياة حافلة.

ما المقصود بالإنصات لهمس المستقبل؟

دعنا نتدبر مثالا نمقته ونقاومه وهو نشأة الدولة الصهيونية. لقد كان هرتزل أول من يعلم أنه لم توجد يوما دولة يهودية يجب إعادتها لسالف مجدها وأن كل الترسانة الفكرية التي ستخلق من بعد لتبرير قيام "إسرائيل" أساطير لا علاقة لها بالحقيقة كما أثبت ذلك كل المؤرخين ومنهم إسرائيليون. هو كان ينصت لهمس المستقبل الذي كان يقول له وهو في نهاية القرن التاسع عشر: ثمة موجة معادية لليهود في أوروبا قد تأتي على الأخضر واليابس (التكهّن الذي أثبتت الأحداث صحته)، وثمة فرصة سانحة ونحن في أوج الاستعمار

الأوروبي أن ننال كأوروبيين جزء من المستعمرات مثل البور في جنوب إفريقيا أو البيض في استراليا ونيوزلندا.

لولا هذا الحدس بوجهة التاريخ والظروف التي أحسن هرتزل ثم الصهيونية بصفة عامة استغلالها لما رأت دولة "إسرائيل" النور.

بالطبع لولا انخراط الأفراد في الحلم بدولة قومية كبقية الشعوب (وهو النموذج التنظيمي الجديد الذي فرضه الغرب على العالم) لما تحقق الشرط الثاني لقيام الحلم أي الآمال والانتظارات الفردية.

إذا أردنا لأمتنا أن تنهض من كبوتها فلا بدّ لها من حلم لا ينصت إلا لهمس المستقبل ولا يراهن إلا على القوى التي تدفع بمجتمعاتنا إلى الأمام ليستغلها ويوجهها في الاتجاه المطلوب لتتحقق أحلام هي دوما براعم مشاريع لا يتشكل المستقبل بدونها.

ب- ضرورة المشروع

إن كانت كل الأحلام لا تتحقق فإن أعظم ما حققته الأمم كان يوما حلما تطوّر إلى مشروع أي إلى جملة من الأهداف الواضحة جنّدت بدورها الطاقات الكفيلة بجعلها واقعا.

هذا ما نحن مطالبون به اليوم أكثر من أي وقت مضى أي بلورة أهداف جديدة للأجيال الجديدة.

بقدر ما تكون واضحة، متعلّمة من التجارب القديمة، منصتة لتطلعات الأغلبية الصامتة ومعبّرة عن رغباتها العميقة، وبقدر ما تكون مجسّدة في قيم وفي شخصيات اعتبارية، بقدر ما تتعاظم إمكانيات نجاحها.

نحن سنكثّف **المشروع العربي الجديد** في هدفين رئيسيين يكونان شعار المرحلة ومطلبها الأساسي: **شعب المواطنين** و**اتحاد الشعوب العربية الحرة.** على أن يكون واضحا أننا لسنا أمام هدفين في حد ذاتهما، وإنما أمام الشرطين الرئيسين لشحذ الهمم وتجنيد الطاقات المكبوتة داخلنا حتى نرفع التحديات الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية التي من شأنها أن تعيدنا أمة خلاقة وحرة.

ج- من شعوب الرعايا إلى شعوب المواطنين

لا شيء أكثر تجذرا في تاريخنا السياسي من صورة **الراعي والرعية.** إنه تشبيه أخذناه من الحضارة الزراعية التي سادت العشرة آلاف سنة الأخيرة. لكن هذه الحضارة تركت مكانها للحضارة الصناعية في القرنين الأخيرين التي تركت بدورها مكانها للحضارة التكنولوجية والمعلوماتية التي نعيشها اليوم... ومع هذا بقينا على نفس الصور والعلاقات المتخلفة وهي التي عمقت التخلف، لأن شعوب الرعايا لا تصنع العلم والفنّ والتكنولوجيا والأنظمة السياسية المتقدمة وإنما تصنع عكس كل هذا.

في إطار المجتمع المعاصر تبلورت شخصية الأفراد ونضجت بحكم ارتفاع مستوى المعرفة والوعي، ومن ثمة أصبحت طلباتهم أكثر جذرية وإلحاحا من أجداد كانوا يعاملون في إطار

الرق والعمل الفلاحي كنوع راقٍ من حيوانات المزرعة. وكان بوسع وعاظ السلاطين وصفهم بالرعية دون أن يعتبر ذلك مسّا بالكرامة.

التغيير الجذري في عقليات الناس وخاصة بين الشباب أصبح أمرا لا مناص منه ولا تحايل عليه. ومجتمعاتنا تنادي اليوم بمطالب ملحّة ستفرضها تدريجيا بالتطور أو بالثورة من أجل تحديث وضعية إنسان يعيش بجسمه في مجتمع عصري ولكن في ظل تقاليد سياسية ومجتمعية بائدة.

هذا الانتقال الصعب الذي يمرّ تارة بتطور هادئ بطيء وطورا بانتفاضات تريد اختصار التاريخ هو توجّه بالغ العمق والقوة لن تقدر قوة في الأرض على إيقافه طويلا أو عكس مساره.

كل ما نحن مطالبون به إذن التسريع بالعملية الجارية وبلورة أهم مطالبها حتى نطلق الطاقات المكبّلة.

المهمّ في مفهوم **شعب المواطنين** أنه يختزل جلّ الأحلام والمطالب الواضحة والمبهمة التي جُندت لها طاقاتنا ونحن نناضل بصفة متفرقة من أجل هذا الشرط أو ذاك دون الربط بينها والحال أنها شيء واحد. هو يعكس أيضا نوعا من الاجماع الواعي وغير الواعي حول خيارات كبرى حصل حولها إجماع واسع وهي بحاجة فقط إلى مزيد من التبلور والوضوح والترابط وأن تتشكل داخل منظومة سياسية فكرية قيمية واضحة يمكن أن تبنى عليها مؤسسات المستقبل وسياسات جديدة.

- المواطنة كالحل الأمثل لصراع الهويات:

إن تصورنا القديم للهوية بما هي تعريف ضدّي يستعمل الآخر للتميّز والامتيازات قادنا إلى كل المهالك. وعلينا استبدال **الهوية الضدية** بـ**الهوية التراكمية** حيث أن الهوية مثل طبقات الجيولوجيا التي يراكمها الزمن فوق بعضها البعض.

كذلك الأمر بخصوص الهوية عند الانسان حيث هي انتماءات وولاءات وعادات وتقاليد يراكمها التاريخ فوق بعضها البعض وكل طبقة ترتكز على التي تحتها وتستمد منها جزء من صلابتها.

العروبة اليوم هي آخر طبقة هوية تراكمت في الأربع عشر قرنا الأخير على هويات بابلية أو مصرية أو أمازيغية أو افريقية وانصهرت فيها أيّما انصهار.

نحن مطالبون اليوم بإعادة تعريف **العربي** و**العروبة** بما هي انتماء طوعي للحضارة العربية الإسلامية ولا علاقة لها بعرق أو لون أو دين. وترتكز بالضرورة حسب المكان على طبقات إنتمائية أقدم يجب الاعتراف بها وتثمينها. وطبقة العروبة هذه ليست إلا آخر طبقة راكمها التاريخ، حيث هناك هوية عالمية إنسانية بصدد التشكل وعلينا هي أيضا القبول بها والاستعداد لمتطلباتها.

إن التركيز على قضية الهوية ليس بالضرورة من أجل التباين مع الآخر وإثبات الشخصية الوطنية بقدر ما للأمر من علاقة وثيقة بالامتيازات. فالانتماء للأغلبية العرقية أو الدينية هو أفضل ضمان للبقاء والدفاع عن الذات والحصول على امتيازات. والعكس بالعكس أي أن الأقليات لا تحصل بالكاد على أبسط الحقوق فما بالك بالامتيازات. هكذا تغلفت قضية الحقوق والواجبات بغلاف الهوية حيث المطالبة بالاعتراف بهويتي ليست إلا المطالبة بالاعتراف بالتساوي في الحقوق.

ما يجمع بين الناس في المجتمعات العصرية التي كثر فيها التداخل وأصبح التجانس العرقي والديني مستحيلا – وخاصة ما يضمن السلم الاجتماعي – هو التشارك في نفس الحقوق والواجبات كما نصّ عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتكون مضمونة بالقانون وبقضاء مستقل. مما يعني أن الانتماء إلى ما يسمى الأغلبية لا يعطي حقوقا أكثر ولا تنقص هذه الحقوق بالانتماء إلى ما يسمى الأقلية.

يعني هذا أيضا تراجع الهوية الدينية والمذهبية والاثنية إلى الخلف وتقدم **الهوية المواطنية** لكي تكون القاسم المشترك بين أشخاص لا يهم انتماؤهم إلى أغلبية أو أقلية، والكلمتان للحذف لما يدلان عليه من عقليات هي أسّ البلاء.

- المواطنة كقبول بالتعددية قاعدة لا استثناء

يجب استبدال مفهوم الأغلبية والأقلية بمفهوم المكوّنات. أي أنّ لكل شعب كما لكل جسم مكونات مختلفة لكنها متساوية في الأهمية وإن تباينت عددا. هذا يتطلب أن يكون القبول بالتعددية الإثنية والدينية والسياسية مبدأ مطلقا نربي عليه الأطفال منذ نعومة أظافرهم، والصورة باقة الزهور التي تكون أجمل بقدر ما تتنوّع فيها الألوان.

وهو ما يفترض منا السعي لخلق مذكرات تفاهم جديد بين مختلف مكونات مجتمعاتنا بلدا ببلد كل حسب خصائصه المجتمعية وتاريخه بعيدا عن منطق المحاصصة.

المواطنة هي بديلنا عن نموذج الدولة-الأمة باعتبارها نموذجا شوفينيا فاشيا يقوم على الصهر الثقافي المتنكر لحقيقة التنوع الخلاق الذي بصم ويبصم كل أمم العالم قديمها وحديثها. وهي البديل عن مشروع المحاصصة الطائفية المدمر الذي فرضه الأمريكان في الأمم المضطهدة لاعادة هندستها الكيانية بما يعطل كل شروط المقاومة الاجتماعية والوطنية وإلهاء الشعوب بالمحاصصات الاثنية والمذهبية.

المواطنة أو أمة المواطنين هي البديل عن الخراب الذي خلفه نموذج الدولة-الأمة حسب المفهوم الوستفالي الذي فرضته الرأسمالية الغربية على مستعمراتها، ففاقم أزمات مجتمعاتنا وزاد في تشيظها عوضا عن رأب تصدعاتها التاريخية الموروثة التي أججها الاستعمار.

أمة المواطنين بديلا عن مفهوم الأمة الثقافي أو العرقي أو الديني هي الكفيلة بادارة التنوع في مجتمعاتنا وجعله خلاقا مبدعا عوضا عن حاضر التدمير والتناحر.

- المواطنة كركيزة الحرية الفردية والحريات الجماعية:

إنكار حرية الفرد والحريات العامة كان ركن مجتمع الرعايا. ولا مناص اليوم من الاعتراف بوجود الفرد وقداسة حريته. أما بخصوص الحريات الجماعية أي حرية الرأي والتنظم والانتخاب، فإن التجربة تظهر أنه يقع تقويضها بسرعة من المال الفاسد لاستبدال دكتاتوريات فاسدة بديمقراطيات فاسدة تمهّد للعودة للاستبداد. ومن ثمة فإن محاربة الفساد في الاعلام والسياسة والاقتصاد بحزمة من القوانين الوقائية والردعية لتوفير مواطنية حقيقية هو شرط أساسي لبناء نظام سياسي سليم ومستدام.

- المواطنة كالحق في اقتسام عادل للثروة والسلطة والاعتبار عبر ديمقراطية اجتماعية تضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مصاف الحقوق السياسية والحريات العامة:

بديهي أن شعبا بهوة سحيقة بين الطبقات أي بمواطنين من درجة أولى ودرجة ثانية وحتى ثالثة ورابعة لا يمكن أن يشكل شعب مواطنين يشعرون بتساوي الحقوق والواجبات والفرص.

لقد شكل التفاوت الطبقي والجهوي مصدر احتراب دائم داخل المجتمعات واستنزف وشلّ طاقاتها، ومن ثمة فإن العدالة الاجتماعية عبر الجباية وسياسة الدولة الارادية في التنمية وتحشيد المجتمع المدني وشراكة نزيهة بين الدولة وقطاع اقتصادي حرّ شاعر بمسؤوليته المجتمعية هي خيارات لا بديل عنها سوى الصراع الطبقي والجهوي الأزلي وإن بفترات سلام باردة لا تدوم طويلا.

- المواطنة كمساهمة في صنع القرار عبر الحكم المحلي مع أوسع صلاحيات ممكنة في مجالات التنمية والتربية والبيئة والثقافة:

التوجّه التاريخي الذي لن توقفه أي طفرة استبدادية جديدة هو إرادة المشاركة في صنع القرار وتنفيذه وتقييمه. وما نراه اليوم من تكاثر عدد المنظمات غير الحكومية ومن المطالبة بصلاحيات أكبر للحكم المحلي هي مؤشرات تدل على ما ينتظرنا مستقبلا. والويل لمن يحاول التصدي لهذه الظاهرة الزاحفة.

- المواطنة كمحصلة ثورة قيمية جديدة:

إن ما يميّز مجتمعاتنا اليوم انهيار رهيب في القيم وأولها احترام الذات واحترام الآخر واحترام المؤسسات واحترام القانون. هذا الانهيار هو نتيجة للظلم والمحسوبية والاستهتار بالقانون وكلها ظواهر مرضية نشرها المجتمع الاستبدادي. لا يمكن لمثل هذا المناخ الأخلاقي أن يخلق غير تصرفات هدامة. ومن ثمة فإن بناء شعب المواطنين يتطلب نقاشا معمقا حول القيم التي نريد إعادة بناء مجتمعاتنا عليها، ثم ترجمتها إلى قوانين وبرامج دراسية وحملات إعلامية الخ حتى ترسخ التصرفات الجديدة التي يمكن على أساسها بناء شعب من المواطنين لا تربط بينهم شبكة حقوق وواجبات فقط، وإنما أيضا قيم وأولها الاحترام.

شعب المواطنين هو **تعددي** كباقة الزهور. تتمتع كل مكوناته بحرياتها الفردية والجماعية. يمارس كل واجباته بكامل المسؤولية. لا تملكه دولة وإنما هو الذي يملك دولة عبر نظام ديمقراطي محرّر من المال الفاسد والإعلام الفاسد والأحزاب السياسية الفاسدة. يمارس عبر منظمات المجتمع المدني والحكم المحلي أقصى قدر ممكن من المشاركة في الشأن العام. تضمن له الدولة عبر الجباية العادلة والاقتصاد الحر والتشاركي التمتع بخيرات عمله... وكل قوانينه وتعليمه وإعلامه مسخّر لغرس هذه الخيارات والقيم.

د- من الوحدة العربية إلى اتحاد الشعوب الحرة

كل الدول "المستقلة" اسميا تواجه حركتين للتاريخ لا مردّ لهما مثلما لا مردّ لتحرّك الألواح الجيولوجية التي تحمل البحار والمحيطات: الحركة الداخلية التي تحدثنا عنها أعلاه والتي تدفع أكبر عدد من الافراد والمجموعات نحو المشاركة في صنع وأخذ القرار وهو ما سميناه التوجه نحو الحكم المحلي، وحركة ثانية تتجه نحو تجميع وتوحيد للكيانات السياسية داخل هياكل أوسع. هذا ما نراه في كل مكان على سطح الأرض إلا في وطننا العربي، وهذا لا يعني أننا أقوى من حركة التاريخ وإنما أننا أكثر تلاميذ القسم تخلفا وأن هذا سيكلفنا الكثير.

إن عجزنا عن تشكيل الفضاء العربي الموحد بإرادتنا لن يؤدي إلى بقاء دول عربية "مستقلة" وإنما يعني أنها ستلحق بفضاءات أخرى. فدول المغرب العربي التي لم تستطع تجاوز خلافاتها لخلق الفضاء المغاربي كخطوة نحو الفضاء العربي مؤهلة لتصبح أكثر مما هي عليه اليوم الامتداد الجنوبي للفضاء الأوروبي، مثلما قد يصبح الخليج جزء من الفضاء الإيراني أو الهندي أو حتى "الإسرائيلي". بينما يمكن تصوّر سوريا والعراق جزء من الفضاء التركي.

ستضطرّ الدولة القديمة شاءت أم أبت للتخلي عن صلاحيات متزايدة لفائدة سلطة اندماج أعلى أنجح نماذجها الاتحاد الأوروبي وأفشلها الجامعة العربية التي يحق فيها قول "إكرام الميّت دفنه".

إن فشلنا لليوم في خلق الفضاء العربي الموحد هو أحد أخطر تبعات نظامنا السياسي أي الاستبدادي الفاسد. حيث يعتبر كل نظام نفسه وصيا على عدد من الرعايا داخل وطن مزرعة لا يقبل فيه منافسا أو شريكا، وإذا اشتدّ عليه ضغط المنافسين الذين يشاركونه نفس العقلية استنجد بالحامي الخارجي لا يضيره أن يفوّت له في استقلال طالما يمنحه ذلك حق التحكم المطلق في المزرعة والرعية.

هكذا حكم علينا الاستبداد الفاسد بوضع يمنعنا من كل فرص التعاون العلمي والاقتصادي والعسكري وهي الشروط الدنيا لنهضتنا كأمة صانعة للتاريخ.

ومما زاد الطين بلة المحاولات القومية الفاشلة المبنية على النموذج البروسي البسماركي لألمانيا القرن التاسع عشر، والحال أن النموذج الذي كان أجدر بالاتباع هو النموذج الناجح أمامنا أي **نموذج الاتحاد الأوروبي**. هذا النموذج يناسبنا أكثر وبامكاننا أن نستلهم منه بعض الشروط الكفيلة بنجاح أمتنا في ارساء تجربة وحدوية بخطى ثابتة ومتدرجة، لأنه بني على الأسس التالية:

- اتحاد يبدأ من نواة صغيرة تضم دولا ديمقراطية بغض النظر عن نظامها الملكي أو الجمهوري، والانخراط فيه طوعي سلمي لا يخضع لأي تهديد أو ابتزاز أو زعزعة الاستقرار الداخلي لأي بلد.
- اتحاد يعترف بالتعددية الثقافية والاثنية والدينية ويعتبرها ثروة، ويؤكد على حرية الشعوب المكونة له وعلى استقلال دولها، ويسعى فقط لتنظيم فضاء مشترك يكون نافعا للجميع.
- اتحاد يتشكل على قاعدة الحريات الخمس، وهي حريات التنقل والإقامة والتملك والعمل والمشاركة في الانتخابات البلدية وفي الانتخابات ذات الصلة بمؤسسات الاتحاد مثل برلمان الشعوب العربية الحرة.
- اتحاد يتوسع جغرافيا عبر ضم كل دولة تخرج من النظام السياسي القديم (الدولة القطرية الاستبدادية المتخلفة)، وتتوسع مؤسساته المشتركة وميادين التعاون بالتفاوض الدائم.

هـ- القضية الفلسطينية

شكّل زرع دولة "إسرائيل" في منطقتنا عاملا من أكبر أسباب الخراب الحالي عبر جملة من الآليات:

- استنزاف مواردنا في حروب عبثية وصفقات سلاح مجنونة لم تؤدّ إلا الى تفقيرنا وإثراء تجارة السلاح في الغرب وروسيا،

- تشريع الاستبداد ودعم وجود الأنظمة العسكرية بحجة "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة" (النظام السوري نموذجا)،

- المساهمة في تفكيك دول هشة بدعم الانفصاليين الأكراد في العراق أو بدعم الانفصاليين في السودان،

- ضرب الربيع العربي، حيث كان من غير المقبول خروج مصر عن الطوق. وبضرب الثورة في مصر أمكن التخلص من بقية أنظمة الربيع في إطار مخطط يلعب فيه نظام أبو ظبي دور الممول ومخلب القط.

والقادم أعظم فالصراع بين "إسرائيل" وإيران اليوم لا علاقة له بالقضية الفلسطينية، وإنما بمن سيسطر على أشلاء دول وبقايا شعوب بعد انهيار المنظومة العربية وقد لا نستغرب يوما انتصاب قواعد عسكرية "إسرائيلية" في الخليج وكامل المنطقة (إن لم تكن موجودة) في مواجهة قواعد عسكرية إيرانية، وكل طرف يحمي زبائنه من ملوك الطوائف الجدد.

الثابت أن كل الاستراتيجيات لمقاومة دولة الكيان فشلت فشلا ذريعا.

- فشلت الحروب في "رمي اليهود إلى البحر" حسب الشعار الحالم لستينيات القرن الماضي،

- فشلت المقاومات في خلق الدولة الفلسطينية المستقلة ولو على جزء من فلسطين التاريخية،

- فشلت السياسات لعزل "إسرائيل" ومنع الاعتراف بها دوليا،

- فشلت المقاطعات الاقتصادية، و"إسرائيل" اليوم من أولى الدول في الاقتصاد الرقمي والاختراع التكنولوجي، بينما تغرق اقتصاداتنا في التخلف والتبعية،

لا بدّ للمشروع العربي الجديد أن يأخذ بعين الاعتبار كل هذه المعطيات وأن يبلور رؤية وإستراتيجية جديدتين تحميان حقوق ومصالح الفلسطينيين والأمة ككلّ.

إن الموقف الذي يفرض نفسه هو الناجم عن فشل المشروع القومي العربي بإزالة "إسرائيل"، وفشل المشروع الصهيوني بإقامة دولة يهودية خالصة.

لقد كان المشروع الصهيوني على باب قوسين أو أدنى من النجاح في التسعينات عند إجماع أغلب القوى المتصارعة على حل الدولتين المتجاورتين. لكن الطمع غلب الدهاء فانساقت "إسرائيل" بسياسة الاستيطان إلى جعل المشروع التي أنشئت من أجله مستحيلا عندما جعلت من تكوين دولة فلسطينية مترابطة الأجزاء أمرا مستحيلا أيضا.

الواقع على الأرض اليوم هو التداخل وتمازج الأمر الواقع وتشابك المصالح وان كان بطيئا بين العرب والإسرائيليين، بين اليهود والمسيحيين والمسلمين والدروز والعلمانيين من كل الأديان. هذا ما يجعل من "إسرائيل" دولة شبيهة بدولة جنوب افريقيا في الخمسينات بفرض التمييز الديني والعنصري وديمقراطية مخصصة للعرق المتفوق داخلها وسيطرة على "بانتوستنات" للسكان الأصليين وممارسة حق التدخل السياسي والعسكري في دول الطوق.

السؤال هل يمكن الاستلهام من تجربة جنوب افريقيا في الانتقال من دولة الابارتيد إلى **الدولة الديمقراطية** التي تضمن لمواطنيها أيا كانت ديانتهم نفس الحقوق والواجبات، أم أنها الحرب الأزلية إلى خراب شامل في كامل المنطقة؟

هل يجب أن يكون خيار المشروع العربي الجديد الدعوة الى تفكيك دولة الكيان ومن ثمة الى ارساء دولة ديمقراطية تتعايش فيها كل الأديان والأعراق في ظل مواطنة مبنية على التساوي في الحقوق والواجبات ويمكن لهذه الدولة أن تجد لها يوما مكانا في اتحاد الشعوب الحرة؟

خيار كهذا تحوّل نوعي في طريقة تعاملنا مع المعضلة الإسرائيلية وله بالطبع تبعات خطيرة ومتطلبات صعبة علينا الاستعداد لها لقيادة معارك فكرية وسياسية قد تكون هي البديل الوحيد عن مواصلة الدوران في الحلقات المفرغة التي لا تنتهي إلا عند هاوية أو أخرى.

4- الأمل

لنتخيّل مؤرّخا ينظر من نافذة لا تسمح له إلا برؤية الصين في الفترة ما بين 1840 و1940. هو لن يرى سوى بلد ينخره الفقر والجهل والتخلف وصراع مئات أمراء الحرب وتتابع غزوات خارجية لتفرض عليه تجارة الأفيون وتقتطع أجزاء من أرضه. هل كان بوسعه أن يتنبأ بما ستصبح عليه الصين في عصرنا هذا؟ طبعا لا. المحتمل أنه كان سيحسم الأمر قائلا هذه أمة لا يرجى منها شيء وهي إلى اندثار حتمي.

خذ الآن مؤرّخنا الخيالي وهو ينظر لأوروبا من نافذته الزمنية التي لا تمسح إلا فترة ما بين 1914 و1944. هل كان بوسعه أن يتخيل أن مهد الفاشية والنازية والتصفية العرقية، أرض حربين عالميتين هائلتين كلفتا حياة 60 مليون نسمة، ستنتج أوروبا التي نعرف اليوم؟ طبعا لا. المحتمل أنه كان سيحسم الأمر قائلا هذه أمة لا يرجى منها شيء وهي إلى اندثار حتمي.

ما الذي كان يخطف أبصار مؤرخنا في الحالتين؟ إنه مشاهدته بعين الفكر المجرّدة فعل قوى الخراب والتدمير التي كانت بصدد الإطاحة بأنظمة سياسية ثقافية اقتصادية. لكنه لم يكن يرى قوى الخلق وهي مختبئة وراء الحرائق. فمن أين له المراهنة عليها وهي آنذاك براعم؟

هل يمكن أن نطمئن أنفسنا والقول إن واقعنا الحالي سينتهي حتما كما وقع في الصين وأوروبا بنهضة شاملة ستنسينا هذه الحقبة المظلمة من تاريخنا؟ طبعا لا.

عودة لمؤرخنا وهو ينظر من نافذته المحدودة هذه المرّة لتاريخ إمبراطورية الأزتك في المكسيك في الفترة من سنة 1430 إلى سنة 1520، وإمبراطورية الأنكا في البيرو الفترة من 1445 إلى 1545. هو سيرى هنا أيضا فعل قوى الخراب وتفكك الحضارتين الكبيرتين السائدتين قرونا طويلة في أمريكا الوسطى والجنوبية.

لكن خلافا للصين وأوروبا لا أحد من المؤرخين بعده سيرى نهضة جبارة من داخل الأمتين. فالاندثار في هذه الحالة كان نهائيا بعد ذوبان الحضارتين في القالب الديني واللغوي والسياسي والاقتصادي للغازي الإسباني.

هل سنتبع نموذج الصين وأوروبا أم نحن دون أن نعي على الطريق الذي سار عليه الأزتك والأنكا؟

الردّ عند مؤرخي القرن الثاني والعشرين. كل ما بوسعنا القول إننا أمام مفترق طريق قد يأخذنا في هذا الاتجاه أو ذاك.

نحن نعايش صولة **قوى الخراب** ولا نرى منها إلا ثمنها الإنساني الباهظ الذي يدمي القلوب سواء تعلق الأمر بما تعيشه سوريا أو العراق أو ليبيا أو اليمن. لكن "وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم"، فما يدمّر الآن هو نظام كامل انتهت مدة صلاحيته ويجب تدميره إن أردنا البناء من جديد على أسس أكثر ديمومة. لا ننسى أن البراكين بعد انفجارها تترك أخصب الأراضي، وأن الزلازل هي التي علّمت اليابانيين بناء العمارات والبيوت القادرة على تحمّل أي تحرّك للأرض.

من أين يجب أن نستمدّ الثقة من قدرتنا على **البناء فوق الخراب**؟ من وجود قوى الخلق والإبداع كامنة فينا وتفعل فعلها دون توقف.

هي اليوم في حالة صدمة حقا. لكنها بالحيوية التي تسكنها بصفة طبيعية وبالدور المحدّد لها داخل لعبة الخراب والبناء، فإنها لم تتوقف أبدا وهي تستعد حاليا خلف ستار الدخان والحرائق التي تحتلّ المشهد لتكون الفاعلة في صياغة المشهد الجديد.

إنها والحمد لله مبثوثة في كل مكونات ومستويات المجتمع من الوالدين المضحيين بالغالي والنفيس من أجل أطفالهما، إلى المربين الذين كادوا أن يكونوا رسلا، إلى العمال المخلصين وأرباب العمل المبادرين، وصولا إلى مثقفين وإعلاميين وعلماء دين ومهنيين وسياسيين وقفوا ضد الظلم والفساد أو لم يرضو بممارسته في أضعف الأحوال.

هذه القوى هي التي بنت مجتمعاتنا وحافظت على قيمها ودافعت عنها لما استهدفها بالقول والفعل النظام الفاسد.

لنطلب من مؤرخ نظرته لمجتمعاتنا من 1911 إلى 2011 سنة انفجار البراكين وتحرّك الزلازل. هو سيرى الاستعمار وانتزاع فلسطين والتبعية والتخلف وسيادة الاستبداد والفساد والحروب والثورات الفاشلة. لكنه سيرى أن الشعوب والأمة ككل عايشت طيلة هذه الفترة قفزة نوعية هائلة غير مسبوقة في تاريخنا. مثلا لو وضع المجهر على منطقة الخليج لرأى غير مصدّق كيف تحولت قرى فقيرة إلى مدن تبزّ مدن أوروبا وآسيا.

يكفي أن نعتبر ظاهرتين مثل الاختفاء النهائي للعبودية واكتساب المرأة وضعا ما كانت تحلم به جدّاتنا لكي نقدّر التحسّن الهائل في مستوى إنسانيتنا. صحيح أن نسبة التعليم وجودته لم تبلغ نسبة الشعوب المتقدمة، لكن أي هوّة سحيقة تفصلنا عن ماض قريب خاصة في مستوى تعليم البنات. بالإضافة الى مكاسب دحر المستعمرين وارتفاع معدّل الحياة وخروج خمسين مليون عربي من الفقر. حتى في مستوى أنظمتنا السياسية رأينا تغييرات ما كان يخطر ببال الكواكبي أنها ستقع يوما.

هذه القوى هي التي بنت مجتمعاتنا وحافظت على قيمها ودافعت عن وجودها ضد كل القوى الخارجية التي تكالبت عليها وحتى ضدّ قوى الطبيعة القاسية. وهذه القوى هي المطالبة اليوم بتحقيق حلم شعب المواطنين / اتحاد الشعوب العربية الحرة.

لا قدرة لأحد أن يوقف قوى الخراب التي تدمر النظام العربي القديم. وهي ستتواصل إلى حين تدمير كل ما يجب تدميره وكل ما هو قابل للتدمير نتيجة فساد هيكلي فيه. ولا خيار لنا غير تحمّل آلام المرحلة. فأنت لا توقف بركانا بالاحتجاج عليه ولا ينفع أن تضع على فوهته غطاء كما يحاول الأغبياء. لكن دورنا جميعا الإعداد لما بعد هذه المرحلة لنرفع بنايات قادرة على ألا تنهار ولا تتشقق عند زمجرة الزلازل. إن **قوى الخلق والإبداع** عنيدة صابرة لا تنتظر إلا لحظتها وسواعد وعقول المكلفين بتحقيق الأحلام التي وعدتنا بها الحياة ورسم الله لنا أقصر الطرق لنتمتّع بها.